● أخبار قصيرة

طالبان باكستان: لن نستهدف العملية الانتخابية

أعلنت حركة طالبان باكستان (تي تي بي) أن الحركة لن تستهدف عملية الانتخابات أو الأحزاب المشاركة فيها.
ونقلت وكالة الصحافة المرتبطة عن تي تي بي قولها في بيان: "ليس لدينا أي علاقة بهذه الانتخابات أو الأحزاب المشاركة فيها".
ووفقاً للتقرير، قالت تي تي بي إن أهداف هجماتها محصورة في القوات العسكرية والأمنية الباكستانية.ومن المقرر إجراء الانتخابات العامة في باكستان في الثامن من شهر فبراير الحالي.وبالرغم من ضمانات تي تي بي بعدم مهاجمة الانتخابات، لا تزال هناك مخاوف من استهداف الجماعات المسلحة الأخرى في باكستان للأحزاب والتجمعات الانتخابية، حيث لم تقدم الجماعات المسلحة المعارضة الأخرى للحكومة الباكستانية ضمانات مماثلة.

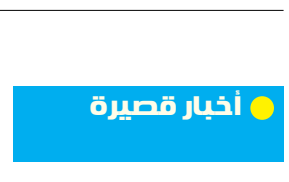

الحكومة الفرنسية ترضخ لاحتجاجات المزارعين

وفقًا لصحيفة "دي فلت" الألمانية، كانت باريس تنوي زيادة ضريبة الديزل الزراعي تدريجيًا بحلول عام ٢٠٣٠، لكنها الآن تراجعت عن ذلك بعد احتجاج المزارعين، حيث قررت الحكومة عدم المضي قدمًا في هذا الإجراء. كما وعد رئيس الوزراء الفرنسي غابرييل أتال المزارعين بتقليل البيروقراطية.
وردًا على احتجاجات المزارعين في فرنسا، أعلن غابرييل أتال رئيس الوزراء الفرنسي أنه سيتخلى عن زيادة الضريبة المخطط لها على الديزل الزراعي. كما تعهد أتال خلال زيارته لإحدى المزارع في جنوب غرب فرنسا بـ"١٠ إجراءات تبسيط فورية" لتقليل البيروقراطية في هذا القطاع.

أفغانستان :باكستان تلقي اللوم علينا لتبرير فشلها بحماية مواطنيها

ردّ محمد فصيح الدين فطرت، رئيس أركان القوات المسلحة في حكومة طالبان، على تصريحات عاصم منير رئيس أركان الجيش الباكستاني، معتبراً اتهاماته بوجود جماعات إرهابية على الأراضي الأفغانية عارية عن الصحة، واصفاً تعليقات منير بأنها نابعة من استيائه ويأسه.
وأضاف فطرت مشيراً إلى تصريحات منير التي اعتبر فيها أمن مواطن واحد من بلده أهم من أمن وحياة جميع الشعب الأفغاني، أن هذه التصريحات في الواقع إهانة لقيم أمة مسلمة بأكملها. في الوقت الذي عجزوا فيه عن تأمين سلامة مواطنيهم، يلقون باللوم على الآخرين.

مع تدهور القوة العسكرية والإقتصادية

كيف بدأت بريطانيا تفقد مكانتها في الساحة العالمية؟

الوفاق/ تعاني المملكة المتحدة من أزمة عسكرية واقتصادية تهدد مكانتها كقوة عالمية. وفقًا لصحيفة ذا تايمز، يواجه الجيش البريطاني خطر الانكماش إلى مستويات قياسية بسبب نقص التجنيد والتمويل. كما تشهد البحرية الملكية وسلاح مشاة البحرية نقصًا في القوات والمعدات، مما يقلل من قدرتهم على الانتشار في المناطق الحساسة. وفي الوقت نفسه، تعيش البلاد ركودًا تضخميًا يذكّر بأزمة السبعينيات، وسط اضطراب سياسي واجتماعي. وتزداد المشاكل سوءًا بسبب سياسات خارجية فاشلة تعرض بريطانيا لمزيد من الضغوط.

مخاطر تقلص أعداد الجيش

تواجه المملكة المتحدة مشكلة فقدان ما يصل إلى ثلث قواتها النظامية وفقًا لصحيفة ذا تايمز. وذكرت الصحيفة أن الجيش البريطاني لم يستوفِ هدفه السنوي للتجنيد لعدة سنوات ويمكن أن يشهد تخفيضًا إضافيًا في العقد القادم إذا استمرت التوقعات الحالية. وأشارت الصحيفة إلى أن عدد أفراد الجيش البريطاني يمكن أن ينخفض بثلث خلال عقد آخر، من ٧٥,٠٠٠ جندي إلى ما يصل إلى ٥٢,٠٠٠ فقط. وفي الوقت نفسه، أفادت الإحصائيات الرسمية من وزارة الدفاع البريطانية، والتي تعود إلى ١ أكتوبر ٢٠٢٣، عن مجموع ٧٥,٩٨٠ جنديًا نظاميًا في الجيش.
وجاء في الصحيفة "بعد عقد من الآن، بناءً على الاتجاهات الحالية، سيبلغ عدد أفراد الجيش ٥٢,٠٠٠، وهو عدد صغير بما يكفي ليناسب ملعب مانشستر سيتي".
ووفقًا للمقالة، سجل فرع القوات البرية البريطانية اتجاهًا سلبيًا في التجنيد لمدة عقد، حيث فشل في تحقيق الأهداف السنوية كل عام. وفي سبتمبر ٢٠٢٣، أضافت الصحيفة، تقلص إجمالي عدد الجنود النظاميين بأكثر من ٣,٠٠٠. وأوضح مسؤول عسكري سابق مشار إليه في المقال، أن الجيش البريطاني لا يستطيع إرسال فرقة ميكانيكية مؤلفة من ٢٥,٠٠٠ شخص حتى في عمليات خارجية لأنه لم يستثمر في عناصر دعم مختلفة، مثل مركبات الإمداد ومعدات الحرب الإلكترونية. وقال فرانسيس توسا الذي يكتب نشرة "تحليل الدفاع": "المشكلات التي تواجه جميع الخدمات خطيرة وعميقة ومتزايدة: الموظفون والبنية التحتية والتدريب - وذلك قبل الوصول إلى المعدات".".
*نقص في البحرية
وبالمثل، تشهد البحرية الملكية البريطانية وسلاح مشاة البحرية أكبر المشكلات في أعداد الموظفين. ونظرًا لنقص القوات، تخطط قيادة المملكة المتحدة لسحب سفينتين من الخدمة ووضع العديد من سفن الإنزال البرمائية الأخرى في الاحتياط لتحرير الطواقم ونشرها على الفرقاطات الجديدة من طراز ٢٦ تايب.
وذكرت وسائل الإعلام أيضًا أن نقص الموظفين يشكل العامل الرئيسي في عدم استعداد حاملات الطائرات البريطانية للانتشار في البحر الأحمر بعد العملية التي أطلقتها الولايات المتحدة هناك. وتحديدًا، كما تشير صحيفة التلغراف، لم يتم نشر سفينة الدعم فورت فيكتوريا بعد، والتي تعتبر الأنسب لهذا المستوى من العمليات، حيث إنها حاليًا تعمل بحد أدنى بدلاً من طاقمها القياسي المكون من ١٠٠ شخص.

تفاقم المشاكل الإقتصادية

جاء ذلك بينما حذرت الصحيفة نفسها من أن الاضطراب السياسي، إلى جانب عدم فعالية السيطرة على التضخم من قبل لندن، يمكن أن يؤدي إلى أزمة لم تواجهها الجزيرة منذ السبعينيات، ووفقًا للصحيفة، بدأ العقد بشكل سيئ للغاية بالنسبة لبريطانيا بسبب الوباء وأزمات الطاقة والصراعات في الشرق الأوسط، مما أثر على الاقتصاد العالمي وأدخل بريطانيا في ركود. هذا المزيج السام - الركود التضخمي - ضرب بلداً متورط في اضطراب سياسي. أدت إضرابات النقابات إلى إيقاف أماكن العمل. وتحول غضب الجمهور إلى نظام سياسي غير معتاد الانقسام. مما أدى إلى خمس حكومات وأربعة رؤساء وزراء خلال عشر سنوات. وحتى الآن، تسلط التلغراف الضوء على أن هذه السنوات الثلاث الأولى من العقد الحالي كانت مشابهة جدًا لبداية السبعينيات عندما سجلت المملكة المتحدة معدل تضخم بلغ ٩٪ ودخلت في ركود استمر لعامين بسبب نقص الوقود.
برزت اهتزازات أزمة مماثلة أخرى بعد الإعلان عن ارتفاع التضخم شهرًا بعد شهر لأول مرة منذ فبراير ٢٠٢٣ من ٣,٩٪ إلى ٤٪. كان التضخم موضوع قلق في الأشهر الأخيرة، حيث أثارت عدة عوامل مخاوف، لا سيما الإغلاقات والصراع في أوكرانيا والارتفاع المترتب على ذلك في أسعار الطاقة مما يولد عدم الاستقرار، بالإضافة إلى الأزمة في اليمن.ومع ذلك، على الرغم من القضايا الكبرى في الجيش والاقتصاد، تصر لندن على سياسات تدمير ذاتي في محاولتها الفاشلة لفرض نفوذها في جميع أنحاء العالم، حتى لو أدى ذلك إلى أخطاء محرجة. بالإضافة إلى عودة العقوبات ضد روسيا على بريطانيا نفسها، ظهر مؤخرًا مقطع فيديو يظهر السفينة إتش إم إس تشيدينغفولد وهي تصطدم بالخلف مع إتش إم إس بانغور قبالة ساحل البحرين، مما تسبب في أضرار كبيرة وأثار تساؤلات حول كيف يمكن للبريطانيين التعامل مع التوترات في البحر الأحمر.
من الواضح أن ذكرى الإمبراطورية البريطانية ما زالت حية بقوة في لندن، لكن بريطانيا لم تعد تملك القدرات لفرض نفوذها كما فعلت في القرن التاسع عشر. في الواقع، الوضع سيئ للغاية بحيث من المتوقع بحلول عام ٢٠٢٦ أن يكون لدى بريطانيا جيش أصغر من قوات العمليات الخاصة الأمريكية وحدها. وبينما يواصل صنّاع القرار في لندن ارتكاب الأخطاء، يعاني البريطانيون العاديون.

عدد أفراد الجيش البريطاني يمكن أن ينخفض بثلث خلال عقد اخر، من ٧٥,٠٠٠ جندي إلى ما يصل إلى ٥٢,٠٠٠ فقط

من الواضح أن ذكرى الإمبراطورية البريطانية ما زالت حية بقوة في لندن، لكن بريطانيا لم تعد تملك القدرات لفرض نفوذها كما فعلت في القرن التاسع عشر

أميركا..مخاوف من اندلاع حرب أهلية

أثار إرسال قوات الحرس الوطني من عدة ولايات جمهورية إلى ولاية تكساس، في مواجهة تصاعد التوتر مع جو بايدن الديمقراطي، مخاوف من اندلاع حرب أهلية في الولايات المتحدة، حيث تشهد الساحة السياسية تصعيدا في التوتر بين بايدن وحاكم ولاية تكساس.
منذ أن أصدر حاكم تكساس أوامر بنصب حواجز على الحدود مع المكسيك، جاء هذا الإجراء مدعوما من قبل ولايات جمهورية أخرى.
لكن في واشنطن، يطالب جو بايدن ومسؤولون ديمقراطيون بإزالة هذه الحواجز. وقد تصاعد التوتر بين السياسيين الاثنين الأسبوع الماضي بعد أن أيدت المحكمة العليا الأمريكية قرار إدارة بايدن بإلزام تكساس بإزالة الأسلاك الشائكة وغيرها من الحواجز المنصوبة على الحدود الجنوبية.
لكن غريغ أبوت حاكم تكساس أعلن أن الولاية تواجه "هجوم المهاجرين" ولن يمتثل لقرار المحكمة العليا.
وفي الوقت نفسه، أعلن حكام ٢٥ ولاية جمهورية (من أصل ٥٠) يوم الخميس الماضي في بيان دعمهم لحاكم تكساس، وقالوا إن لديه الحق بموجب دستور تكساس في الدفاع عن ولايته ضد موجة المهاجرين المكسيكيين.
وجاء في بيان حكام الـ٢٥ ولاية الجمهورية: "نفعل ذلك جزئيا لأن إدارة بايدن تمتنع عن تنفيذ قوانين الهجرة القائمة سابقا، وتمنح بشكل غير قانوني عفوا شاملا في جميع أنحاء أمريكا للمهاجرين غير الشرعيين".

ويأتي الدعم الجماعي للجمهوريين لحاكم تكساس بعد دعوة دونالد ترامب الولايات التي يقودها الجمهوريون للتعاون في مكافحة مشكلة الهجرة غير الشرعية على الحدود الجنوبية. ودعا ترامب، مشيرا إلى "الهجمات" من المهاجرين القادمين إلى الولايات المتحدة، "جميع الولايات التي ترغب في نشر حرسها الوطني في تكساس لمنع دخول المهاجرين غير الشرعيين وإعادتهم عبر الحدود".
وفي الوقت نفسه، تزايدت المخاوف من اندلاع حرب أهلية في الولايات المتحدة مع اشتداد التوتر. قال حاكم ولاية أوكلاهوما الجمهوري كيفن ستيت: "الآن هناك موظفون اتحاديون يقطعون الأسلاك الشائكة بينما يوجه الحرس الوطني في تكساس لإعادة تركيبها، إنها برميل بارود، إنها ظروف غريبة للغاية، ونحن بلا شك إلى جانب حق تكساس في الدفاع عن نفسها". من ناحية أخرى، طالب عدد من الديمقراطيين في الكونغرس الأمريكي إدارة بايدن بالاستيلاء على حرس تكساس الوطني ومن ثم إزالة الحواجز المنصوبة على الحدود الجنوبية.
و تأتي المخاوف من اندلاع حرب أهلية في تكساس في الوقت الذي تعود فيه الدعوات الانفصالية في هذه الولاية إلى سابقة. ففي يونيو الماضي، طالب الحزب الجمهوري التكساسي، في بيان يعارض فيه فوز بايدن في الانتخابات، بانفصال تكساس عن الولايات المتحدة.

تأتي المخاوف من اندلاع حرب أهلية في تكساس في الوقت الذي تعود فيه الدعوات الانفصالية في هذه الولاية